الأمم المتحدة

E/CN.17/2007/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة عشرة

٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - دورة السياسات

الخيارات المتاحة على صعيد السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها للإسراع بالتنفيذ: أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

تقرير الأمين العام

موجز

يوجد بين المسائل الأربع المندرجة في المجموعة المواضيعية من أوجه الترابط المتينة ما يجعل السياسات والتدابير التي تنصب على إحداها تعود بالفوائد نفسها على المسائل الأخرى. فإن إمكانية الحصول على خدمات في مجال الطاقة تكون موثوقة وميسورة التكلفة وقابلة للاستمرار اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التنمية الصناعية والتقليل من تلوث الهواء وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويبرز هذا التقرير أوجه الترابط هذه بهدف إعداد قائمة من الخيارات المتاحة والتدابير ذات الفعالية المثلى في مجال السياسات. ويمكن أن تساعد جهود التعاون على الصعيد الدولي في ضمان اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة تستند إلى أوجه الترابط بين تلك المسائل من أجل تعزيز التنفيذ، والمساهمة بالتالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* E/CN.17/2007/1.

150107 150107 06-67516 (A)

وعلاوة على ذلك، فإن معظم المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي حددت خلال الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتصلة بوسائل التنفيذ، ذات أهمية ضمن إطار المسائل المندرجة في المجموعة المواضيعية قيد النظر. وقد جرى تحديد خيارات السياسات والتدابير الممكن اتخاذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، وتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – أوجه الترابط بين المسائل	٥-١١	٥
ثالثا – المسائل الشاملة لعدة قطاعات	١٢-١٧	٧
رابعا – وسائل التنفيذ	١٨-٣١	١٠
خامسا – خيارات السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات على الصعيد الدولي	٣٢	١٥
المرفقات		
الأول – مساهمة المنطقة الأفريقية		١٨
الثاني – مساهمة منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا		٢٢
الثالث – مساهمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		٢٥
الرابع – مساهمة منطقة آسيا والمحيط الهادئ		٢٨
الخامس – مساهمة منطقة غرب آسيا		٣٠

أولا – مقدمة

١ – أجرت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة عشرة، وهي دورة الاستعراض لدورة التنفيذ الثانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والقرارات المتخذة في الدورة السادسة للجنة (المتعلقة بالتنمية الصناعية والتنمية المستدامة) وفي دورتها التاسعة (المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وحماية الغلاف الجوي)، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) وركزت في الوقت نفسه على تحديد القيود والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ في ما يتعلق بالمجموعة المواضيعية الحالية. وتشمل هذه المجموعة مسائل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. ويتضمن تقرير دورة الاستعراض (E/2006/29) موجزا للرئيس يبرز القيود والعقبات وما يمكن اعتماده من نُهج، وأفضل الممارسات لتنفيذ هذه الاتفاقات الحكومية الدولية، إضافة إلى سبل المضي قدما في هذا المجال التي حددها الوزراء الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى من الدورة.

٢ – وهذا التقرير هو مساهمة في مناقشات اللجنة بشأن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها للتصدي للقيود والعقبات التي تصادف عملية التنفيذ التي جرى تحديدها في تقرير دورة الاستعراض. وستتخذ الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة قرارات على صعيد السياسات بشأن التدابير والخيارات العملية للإسراع بالتنفيذ في ما يتعلق بالمسائل المندرجة في المجموعة المواضيعية المحددة، مع مراعاة المناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وتقارير الأمين العام والإسهامات الأخرى ذات الصلة.

٣ – ويستمد هذا التقرير مادته من عدد من المصادر منها التقارير الوطنية ودراسات الحالات الإفرادية المقدمة من الدول الأعضاء، ونتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية، والإسهامات المقدمة من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والمجموعات الرئيسية وأمانات اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة. وبما أن ثمة روابط وثيقة بين المسائل الأربع المندرجة في هذه المجموعة المواضيعية، يفرد تقرير مستقل لبحث أهمية أوجه الترابط هذه بالنسبة للخيارات المتاحة على صعيد السياسات. وقد تم تناول المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي حددت في الدورة الحادية عشرة للجنة في هذا التقرير وكذلك في التقارير المواضيعية الأربعة المعدة للدورة الحالية (E/CN.17/2007/2-5).

٤ - وترد قائمة بالخيارات المتاحة على صعيد السياسات والتدابير التي يمكن اتخاذها من أجل التنفيذ على الصعيد الإقليمي في مرفقات مستقلة ملحقة بهذا التقرير تعكس السمات والاحتياجات التي تنفرد بها كل منطقة. وقد تولت كل من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إعداد المرفق الخاص بمنطقتها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرفقات الأول إلى الخامس على التوالي).

ثانيا - أوجه الترابط بين المسائل

٥ - يمكن أن تكون الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في إطار السياسات أكثر فعالية إذا ما روعيت أوجه الترابط بينها منذ البداية. ويمكن أن تعود سياسات وإجراءات عديدة بفوائد متعددة. وقد يكون للسياسات المتعلقة بزيادة كفاءة الطاقة آثار إيجابية على التنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ. ويمكن أن يكون لمشاريع بناء القدرات، مثل تلك الرامية إلى تحسين القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، آثار على مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك توفير خدمات الطاقة المستدامة، والتنمية الصناعية، وتنمية المؤسسات. ويمكن لسياسة مدروسة بشأن إدارة الغابات أن تسهم في الحد من تغير المناخ عن طريق عزل الكربون في الأشجار والتربة، مع توفير سبل العيش للمجتمعات المحلية في الوقت نفسه. كما يمكن أن يؤدي استخدام الطاقة استخداما أكفأ إلى زيادة المنافع الصحية. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر أيضا الإجراءات المتخذة لتحسين سبل الحصول على الطاقة في الأرياف مما يفتح الباب أمام تنمية الصناعات الصغيرة وبالتالي توليد الدخل للسكان، بمن فيهم النساء. كما أن استخدام خدمات الطاقة الحديثة يقلل من تلوث الهواء وبالتالي يزيد من احتمالات تحقيق مستويات صحية أفضل للنساء والأطفال.

٦ - وحتى تكون بعض الخيارات والإجراءات على صعيد السياسات فعالة لا بد من اتباع نهج متكامل. فكثيرا ما تقتضي إجراءات نقل التكنولوجيا التي تزيد من كفاءة استخدام الطاقة والدراية الفنية المرتبطة بها إلى البلدان النامية ترتيبات تمويل إضافية لتمكين أصحاب المشاريع من الاستثمار اللازم في مثل هذه التكنولوجيات. وبالمثل، فإن السياسات التي توضع من أجل تعميم اعتماد المحاصيل المحسنة والمقاومة للجفاف في المناطق المعرضة لتغير المناخ قد لا تكون فعالة إن لم توفر الخدمات الزراعية المناسبة لنشرها أو الترتيبات المالية لغير القادرين على شراء المواد اللازمة. وثبت أن اتباع عملية متكاملة في مجال اتخاذ القرارات تأخذ في الحسبان هذه العوامل في مرحلة مبكرة من شأنه أن يعزز فعالية هذه السياسات. ورغم أن

اتباع نهج متكامل قد يزيد من تعقيد عملية اتخاذ القرارات، إلا أنه يمكن أن يساعد في كفالة أن تكون القرارات المتخذة أفضل.

٧ - ويمكن أن يفضي اتباع نهج شامل يستند إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الخطط الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحقيق نتائج أفضل من خلال تركيزه على أوجه الترابط بين هذه المسائل، وخصوصا بحث الخيارات المتعلقة بالسياسات، واتخاذ الإجراءات، وتنفيذ المشاريع على الأرض. ولدى تقييم أثر وفعالية السياسة المتعلقة بالطاقة، أصبح من الواضح أن البلدان التي أدمجت اعتبارات الطاقة في خططها الوطنية، بما فيها بعض البلدان في أمريكا الجنوبية، تمكنت من تحقيق فوائد في مجالات أخرى أيضا، مثل زيادة فرص العمل. ويمكن للخطط الوطنية أن تركز على أوجه الترابط بين الريف والمدينة التي تعتبر ذات أهمية للنجاح في تنفيذ الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في سياق السياسة العامة المتعلقة بمجالي الطاقة والتنمية الصناعية، وفي تحقيق تحسينات في ما يتعلق بتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وتشمل الخيارات المتعلقة بتعزيز خطط التنمية الوطنية إبراز أهمية الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية الأخرى وإدماج الجوانب المتعلقة بالطاقة فيها، وهو أمر غالبا ما يجري إغفاله. ويفضي استخدام أدوات تحليلية تساعد على تحسين صياغة الخطط الإنمائية إلى اتخاذ قرارات أفضل. ويمكن استخدام مؤشرات الطاقة للتنمية المستدامة، وهي أدوات تتسم بالمرونة صممت للاستعمال على الصعيد الوطني، في تقييم الآثار المحتملة لمختلف الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة على التنمية المستدامة على المديين المتوسط والطويل.

٩ - إن أوجه الترابط مع المسائل المندرجة في المجموعات المواضيعية الأخرى مهمة أيضا. فمسألة الماء لا ترتبط بمسألتي الطاقة والتنمية الصناعية فحسب، بل والزراعة أيضا. والإدارة المتكاملة للموارد البشرية هي بمثابة عملية تخطيط وتنفيذ تشجع على اتباع نهج يقوم على مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة وتنمية الموارد المائية على نحو استشرافي. ويمكن استخدامها كإطار يمكن من خلاله تقييم وتخصيص المياه لمختلف أوجه الاستخدام، على سبيل المثال في توليد الطاقة الكهرمائية، وتبريد محطات توليد الطاقة، والزراعة، والاستخدامات الصناعية والمترلية. وبسبب أوجه الترابط المشتركة بين هذه القطاعات، ينبغي بذل مزيد من الجهود لمساعدة البلدان النامية في إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وفقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وقد أثبتت السياسات الرامية إلى تعزيز استخراج المياه العذبة وجمعها

وتوزيعها باستخدام مصادر الطاقة المتجددة جدواها على نحو خاص في التصدي للعقبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يتعلق بالمياه العذبة.

١٠ - ويمكن لآثار تغير المناخ أن تهدد الازدهار والأمن من خلال ما ينجم عنها من اضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. فالتقلبات الكبيرة في معدلات هطول المطر يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي وبالتالي انخفاض في الأمن الغذائي وزيادة في مستوى الفقر، وخصوصا في أقل البلدان نموا. وكذلك قد يؤدي ارتفاع مستوى البحر إلى فيضانات في العديد من البلدان والمناطق المنخفضة عن سطح البحر، وخصوصا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الآثار الأخرى الناجمة عنه، تزايد حالات نقص المياه وتدهور نوعيتها، وتزايد وتيرة حالات الجفاف والفيضان، وانتشار الأمراض المعدية. وقد تفضي جميع هذه الآثار إلى تهديد الأمن المادي للمستوطنات البشرية والبنى التحتية الاقتصادية فضلا عن نظم الصحة البشرية. وتشمل النتائج المحتملة الهجرة من المناطق المتضررة إلى أجزاء أخرى من العالم وتفاقم حالات التنازع على الموارد على مختلف المستويات. ولذا، تشكل حماية النظام المناخي شرطا أساسيا لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة على جميع المستويات.

١١ - ومن الممكن تحسين الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها في مجال السياسات من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي من خلال زيادة التركيز على أوجه الترابط بين المسائل الأربع المندرجة في المجموعة المواضيعية. وفي إطار المسائل العديدة التي يشملها التخطيط الإنمائي، سعت الخطط الإقليمية الموضوعة بشأن بعض المناطق دون الإقليمية في أفريقيا إلى تيسير الاستخدام الكفء للموارد المشتركة، بما فيها الطاقة الكهرمائية والغاز الطبيعي والربط بين شبكات الطاقة الوطنية، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة هي تحسين سبل الحصول على الطاقة، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز التنمية الصناعية، والتقليل من تلوث الهواء. ومن شأن العمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تحسين البنى التحتية للطاقة أن يساعد أيضا في تخفيف الهواجس المتعلقة بأمن الطاقة.

ثالثا - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

١٢ - تعتبر بعض المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي حددت في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجموعة المواضيعية قيد النظر. وقد جرى بحثها في هذا التقرير وفي التقارير المواضيعية (E/CN.17/2007/2-5) حسب الاقتضاء. ونظرا لوجود أوجه ترابط شديدة، تم تناول المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتعلقة بتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة والتنمية المستدامة في عالم يتسم بالعولمة في التقرير المواضيعي عن التنمية الصناعية (E/CN.17/2007/3).

١٣ - إن العديد من السياسات التي حددت في هذه المجموعة والرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، مثل وقود الطهي والتدفئة للفقراء، والتي تؤدي أيضا إلى التقليل من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، ستعود بالفائدة على النساء بشكل خاص، لكونهن، هن والأطفال، من أكثر الناس عرضة للمعاناة من آثارها. وعند توفر قائمة من الخيارات، يمكن تصميم السياسات بطريقة تكفل أقصى حد من الفوائد المشتركة، منها منح وقت أطول لتربية الأطفال، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. وهذا يبرز أهمية إدماج الأمور التي تهم النساء والأطفال في التخطيط الشامل للطاقة، وفي ربط إمكانية حصول المرأة على الطاقة بفرص توليد الدخل وتنمية المشاريع التجارية.

١٤ - ورغم وفرة موارد الطاقة، لا تزال فرص الحصول على الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء منخفضة ويقتصر الإمداد بالكهرباء على التجمعات الحضرية، وتكون في بعض الأحيان ذات نوعية سيئة. وبسبب التوزع الجغرافي لموارد الطاقة مثل الطاقة الكهرمائية، وأسواق الطاقة الوطنية الصغيرة تحتاج أفريقيا إلى سياسات تدعم إقامة البنى التحتية عبر الحدود لتجارة الطاقة، على النحو المذكور في التقرير المواضيعي بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (E/CN.17/2007/2). ويمكن تعزيز هذه البنى التحتية في سياق تعميق التكامل الإقليمي، وهو أمر ما زال يمثل أولوية بالنسبة للمنطقة ككل. ورغم أن الاقتصادات الأفريقية شهدت نوعا من الانتعاش الاقتصادي يعود جزئيا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، فإن من الضروري تنفيذ سياسات تشجع على التنويع، ولا سيما من خلال تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الصناعية. وعلى الصعيد الدولي، يمكن للمبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية وصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق أن تدفع بالتنمية الصناعية، إلى جانب سياسات وطنية ملائمة، على النحو الذي دعت إليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ورغم أن أفريقيا مسؤولة عن جزء صغير فقط من إجمالي انبعاثات غاز الدفيئة، فإن مزيجا من الأوضاع الجغرافية والتطورات الاقتصادية الاجتماعية تدل على أن القارة ضعيفة جدا أمام الآثار السلبية لتغير المناخ وتقلبه.

١٥ - ويمكن للسياسات والتدابير المتخذة بشأن المجموعة المواضيعية قيد النظر أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي أقل البلدان نموا. ومن المحتمل أن يكون لتشجيع إنتاج الطاقة المتجددة من قصب السكر وجوز الهند وغير ذلك من المواد العضوية أثر إيجابي على التنمية الريفية وأمن الطاقة في بعض من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن أقل البلدان نموا. إن استخدام الطاقة المتجددة، مثل الوقود العضوي والطاقة الشمسية، في الجزر النائية والأرياف التي تفتقر إلى الكهرباء يمكن أن ييسر

تنمية الصناعات الصغيرة وفرص الأعمال التجارية الصغيرة. وتشمل السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز استخدام مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم للطاقة المتجددة وإلى تشجيع الصناعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على زيادة استخدام الطاقة المتجددة، الحوافز الضريبية والاقتصادية لمستخدمي الطاقة المتجددة، وشروط تساهلية بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد، وحوافز لدعم استخدام الوقود العضوي ذي الاحتراق الأنظف، واستحداث طرق بديلة للتبريد لاستخدام قطاع السياحة، وإنشاء ''قوى دفع داخلية'' كإقامة وكالات محلية لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة. وكما ذكر في التقرير عن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (E/CN.17/2006/2)، تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص طريقة أخرى لتشجيع نقل التكنولوجيا واستثمار الأموال الخاصة والدراية الفنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وفي العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية هناك إمكانية لتوطيد الروابط بين السياحة والزراعة، والسياسات والتدابير المناسبة تشمل التشجيع على استخدام الأغذية المنتجة محليا في الفنادق، وزيادة التعاون الإقليمي ومراكز التفوق في مجال تبادل المعارف، والبحوث المشتركة، وجمع المعلومات.

١٦ - ويمكن للخيارات المتاحة على صعيد السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها لمعالجة شواغل الصحة العامة، إن نظر إليها في الإطار الأعم للتنمية المستدامة، أن تدعم عملية التكيف مع آثار تغير المناخ على الصحة. فالتدابير التي تعتمد لتعزيز نظم الرعاية الصحية الأساسية، مثل رصد الصحة العامة، وبرامج مراقبة انتشار الأمراض ومكافحتها، والتأهب للكوارث، وغيرها، يمكن أن تساعد في تحسين الاستجابة في حالات الطوارئ لاحتياجات ضحايا موجات الحر وغير ذلك من حالات التغير الشديد في الطقس المرتبطة بتغير المناخ، وكذلك لتزايد حالات الإصابة بالأمراض المعدية نتيجة كثافة هطول الأمطار والفيضانات في المناطق الحارة.

١٧ - ومن بين المسائل الشاملة لعدة قطاعات، لن يكون من قبيل المغالاة على الإطلاق التأكيد على مساهمة التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن تعليم العلوم والتكنولوجيا وقدرات البحث والتطوير أن تعزز من القدرة على العمل في مجال كل من المسائل الأربع. وقد شدد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٤، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على أهمية التعليم. وأنشأ إطارا يحتاج إلى مزيد من الدعم الدولي. وقد وفرت بعض الحكومات، كجزء من استراتيجيتها الوطنية المتكاملة للتنمية المستدامة، بيئة مؤاتية لإنشاء مجمعات عملية وتكنولوجية وفتحت المجال في ذلك للمشاريع المشتركة والاستثمار الأجنبي. وتتيح المجمعات، كتلك التي أنشئت في البرازيل والصين وقطر والهند، أن تجتمع في إطارها قدرات

البحث والتطوير العلمي والدراية الفنية الصناعية في مجال الصناعة وإدارة الأعمال دعما للمسائل المندرجة في هذه المجموعة المواضيعية.

رابعا – وسائل التنفيذ

١٨ – يشكل تدفق الموارد المالية الكافي والمضمون أحد العوامل الرئيسية لتنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة بالمسائل الأربع المندرجة في هذه المجموعة المواضيعية. وإن مسؤولية اتخاذ القرارات وتنفيذها وتمويل خيارات السياسات والإجراءات تقع في المقام الأول على كاهل الحكومات الوطنية، مع تأدية الحكومات المحلية أيضا – تبعا لدرجة المركزية – دورا هاما في مجال توفير البنى التحتية والخدمات. وتتغير نُهُج السياسة العامة لتلبية الاحتياجات المالية في إطار هذه المجموعة المواضيعية بتغير التحديات والمعوقات الخاصة التي ينبغي مواجهتها. ومع ذلك، فإن الدعم الثنائي المقدم عبر المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المتعدد الأطراف الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الدولية سيظلان مصدري تمويل هامين للعديد من البلدان النامية، لا سيما لمشاريع البنى التحتية التي تستدعي استثمارات ضخمة لا تؤتي ثمارها إلا بعد انقضاء فترات طويلة على إنشائها.

١٩ – ومع أن عددا من البلدان أفاد إما من تخفيف الديون أو من إلغائها، فإن ضخامة التحديات، بخاصة في مجال الحصول على الطاقة، تؤكد ضرورة مواصلة تقديم الدعم بل وزيادته، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن يساهم الدعم الدولي إلى حد كبير في تنفيذ مشاريع البنى التحتية العامة في البلدان النامية، والذي لا بد منه على الأرجح في بعض المناطق لا سيما لضمان حصول الفقراء على خدمات الطاقة، وهو يشكل أحيانا رافدا للاستثمار الخاص. ويمكن لهذا الدعم أن يشتمل على إقامة شراكات وآليات بين القطاعين العام والخاص لتغطية أنواع معينة من الأخطار، مثل الخطر الذي يتسم به البلد أو خطر انتهاك النظم السارية. وتشير بعض الدراسات إلى أن تزويد من يعتمد حاليا على الوقود التقليدي بخدمات الطاقة الحديثة سيستلزم استثمارات كبرى في البنى التحتية للطاقة. ويمكن النظر في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو عاجل إلى المناطق التي تعاني صعوبة في جذب التمويل الخارجي من القطاع الخاص، بخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن العوامل التي يمكن أن تساعد على تنفيذ مشاريع البنى التحتية هو تقديم المساعدة الدولية لبناء القدرات ذات الصلة بالتمويل، مثل كيفية وضع المقترحات التي يمكن تمويلها واستغلال الأموال المتوافرة، واستحداث الأدوات المالية واستخدامها. وعلى الصعيد القطري، في وسع البلدان، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وخاصة المصارف الإنمائية الإقليمية، أن تكثف جهودها لجمع الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التي تعود بفوائد محددة على الصعيد الإقليمي،

من مثل ما يحدث في شرق أفريقيا التي بدأت تربط شبكات الكهرباء الوطنية على الصعيد الإقليمي، كما في أمريكا الوسطى والجنوبية.

٢٠ - ويمكن للمؤسسات المالية الدولية بشكل عام أن تؤدي دورا أكثر حيوية في دعم الأسواق المالية المحلية والإقليمية وفي تعزيز المؤسسات المالية للاستثمار في مشاريع الطاقة والمشاريع الصناعية. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية، إلى جانب وكالات التعاون الإنمائية الثنائية، أن تركز على تخفيف ما يتصوره المستثمرون من مخاطر، لا سيما في البلدان التي لم يعرها القطاع الخاص أي اهتمام في الماضي. ويشكل اعتماد نظم تأمين من المخاطر السياسية أحد الخيارات التي يمكن أن تكون فعالة لتيسير الاستثمار المباشر الأجنبي. ومن ضمن الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لتخفيف تكاليف الاقتراض في بيئات شديدة المخاطر اعتماد ترتيبات للتمويل المشترك وإنشاء صناديق متجددة الموارد تتيح الجمع بين الأموال الآتية من المؤسسات المالية المحلية والجهات المانحة الثنائية ومن المصارف الإنمائية الدولية أو الإقليمية. وهذا ما يجعل المؤسسات المالية الدولية، التي بوسعها الحصول على الأموال بشروط تساهلية قادرة على تمكين المؤسسات المحلية من تحسين شروط القروض التي تأخذها وخفض تكاليفها.

٢١ - وازدادت في السنوات الأخيرة الأموال التي تدفقت إلى ''الأسواق الناشئة'' من مؤسسات الاستثمار وغيرها من المستثمرين في الحافظات المالية الذين يسعون وراء تحقيق عائدات كبيرة. وزادت تدفقات أسهم الحافظات المالية زيادة سريعة في إطار استثمارات معينة مثل تلك التي تركز أكثر ما تركز على الفرص التي تخلقها خصخصة قطاعات محددة مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية أو تحريرها. وارتفعت أيضا تدفقات صافي الديون المرتبطة بمسائل السندات المتوسطة والطويلة الأجل إلى الدائنين من القطاع الخاص، وكادت تعادل في عام ٢٠٠٥ تدفقات أسهم الحافظات المالية. وإن بعض الاستثمارات المالية التي يجريها القطاع الخاص تمنح بالتحديد وبشروط تجارية تمويلا طويل الأجل للديون لإقامة البنى التحتية كما هو الأمر، على سبيل المثال، في الأسواق الناشئة في أفريقيا. كما قامت مؤسسات الاستثمار مجتمعة، وبقيادة المؤسسات المالية الدولية، بمنح قروض لطائفة واسعة من القطاعات في البلدان النامية، وشملت هذه القطاعات الصناعات الاستخراجية مثل صناعتي النفط والغاز، والبنى التحتية مثل مرافق الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعات الثقيلة والخفيفة على السواء. وبفعل هذا التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات الاستثمار تُحشد الأموال من الأولى وتُخفف المخاطر على الثانية. وثمة خيار آخر لحشد الأموال ألا وهو إصدار سندات إنمائية عالمية تستخدم المبالغ التي تخصم من الضرائب والضمانات الجزئية/التأمين الجزئي و/أو الأموال التي تقدمها في المقابل الحكومات المانحة

لتعزيز حشد رأس المال الخاص بهدف الاستثمار في الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة في البلدان النامية.

٢٢ - ويمكن لاستغلال الأسواق الرأسمالية المحلية أن يكون أيضا أحد الخيارات التي تعتمد لعدد متنام، لئن كان ضئيلا، من البلدان النامية. ومن ضمن خيارات السياسات والإجراءات المحتملة التي يمكن تبنيها لتعزيز قدرة الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات على جمع رؤوس الأموال محليا إجراء إصلاحات معينة، مثل إنشاء إطار قانوني لإصدار الأوراق المالية والمتاجرة فيها، وإنشاء وكالات محلية معنية بالتصنيف الائتماني، والاستعانة، حيثما أمكن، بالمصارف الإنمائية المحلية. ويتعاظم الدور الذي تؤديه الأسواق الرأسمالية المحلية في تمويل التنمية الصناعية والاستثمار في مجال الطاقة في عدد من البلدان النامية. وتشكل أسواق السندات بالعملة المحلية في الوقت الراهن أسرع فئات ديون الأسواق الناشئة نموا. وبالنسبة للسلطات ومرافق الخدمات العامة المحلية التي تواجه كل على حدة صعوبات في جمع الأموال لإقامة البنى التحتية الخاصة بالطاقة، يمكن للسندات الجماعية أو مصارف السندات أن تتيح فرصة توزيع المخاطر على مجموعة غير متجانسة من البلديات أو الكيانات دون الوطنية الأخرى. ويعتبر عدد واسع من البلدان النامية أن أحد شواغل السياسات ذات الأولوية لديها يتمثل في تعزيز المؤسسات المالية المحلية بحيث يصبح في وسعها فعليا تأدية دور الوسيط لتيسير التدفقات المالية الدولية إليها. ويمكن للسياسات العامة والتدابير العملية بشكل خاص أن تشجع المؤسسات المصرفية المحلية على منح أموال لآجال أطول تخصص لمشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق. كما من شأن هذه المؤسسات أن تفيد من تعزيز قدراتها لتقييم المقترحات المتعلقة بالاستثمار ولاحتواء المخاطر وتوزيع رأس المال الاستثماري توزيعا فعالا.

٢٣ - وما زال تعزيز التدابير اللازمة لزيادة الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، في قطاعات العديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل المنتجة يشكل إحدى أولى الأولويات بالنسبة لها. ويساعد تحسين بيئة الاستثمار والأطر التي تنظمه على جذب استثمارات القطاع الخاص من أجل التنمية الصناعية وعلى توفير خدمات الطاقة. وثمة إجراء عملي لزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي ألا وهو مؤازرة الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لبناء قدراتها ودعم مساعيها لتعزيز إطار السياسات الوطنية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، مثلا عبر مرفق مثل مرفق مناخ الاستثمار من أجل أفريقيا. وتتسم الاستثمارات التكميلية في البنى التحتية المادية ورأس المال البشري عامة بالأهمية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، لا سيما وأن الإنتاج يعتمد أكثر فأكثر على المعارف والتكنولوجيا الكثيفة. وتشير الأدلة التي تم التوصل إليها مؤخرا إلى أن المشاريع المشتركة تخصص قدرا من الاستثمارات في مجالي البحث والتطوير ورفع مستوى التكنولوجيا

يتجاوز ما تخصصه المشاريع الفرعية المملوكة ككل لجهات أجنبية. وقد ترغب الحكومات في النظر في تشجيع هذه المشاريع المشتركة.

٢٤ - ويمكن أن تشجع السياسات العامة الداعمة القطاع الخاص والمجتمع المحليين على توفير خدمات الطاقة إلى المناطق الصغيرة النائية التي ترتفع فيها للغاية تكلفة مد شبكة الكهرباء. ومن أشكال البرامج الحكومية التي تحقق نجاحا وبتكلفة ضئيلة تقديم ضمانات قروض لمنظمي المشاريع الذين يستثمرون في البنى التحتية الضيقة النطاق اللامركزية وفي خدمات مثل شبكات الكهرباء الصغرى التي تقوم، على سبيل المثال، على مصادر الطاقة المتجددة. وقدمت بموازاة هذه المشاريع حلقات تدريب لتحسين قدرة منظمي المشاريع على صياغة خطط أعمالهم من أجل تقديم طلبات الحصول على قروض. وفي وسع المؤسسات المالية الدولية أيضا أن تساعد على تلبية احتياجات موردي الطاقة المستقلين وموفري شبكات الكهرباء الصغيرة من القروض الصغيرة نسبيا، وذلك على سبيل المثال، عبر تقديم تسهيلات لتمويل الطاقة مثيلة لسقف الائتمان، بحيث يتم تبسيط الإجراءات الإدارية واستيعاب التكاليف العامة التي تستتبعها القروض الصغيرة.

٢٥ - ويمكن أن تكون مؤسسات التمويل الصغير فعالة في بلوغ منظمي المشاريع الصغار، لا سيما الفقراء المحرومون من فرصة الحصول على ائتمانات تجارية، بخاصة النساء الفقيرات. وفي الوسع استغلال هذا التمويل لتوسيع نطاق خدمات الطاقة والإفادة من المرافق بشكل لامركزي ليشمل الأنشطة الحرفية التقليدية والصناعية الضيقة النطاق في أوساط الفقراء. وتشير الأدلة إلى أن برامج التمويل الصغير تكون حتى أكثر فعالية حينما يصاحبها تدريب منظمي المشاريع والمقترضين على المهارات التجارية. كما يمكن لهذا التدريب أن يساهم في ارتفاع معدلات تسديد القروض، الأمر الذي يعزز صمود مؤسسات التمويل الصغير ماليا. وما زال العديد من هذه المؤسسات يعتمد على ما تقدمه الجهات المانحة الدولية من هبات وائتمانات مدعومة تكون محدودة وغير مضمونة إلى حد كبير على المدى الطويل. ومن ضمن الخيارات التي يمكن اعتمادها لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي استيعاب التكاليف الإدارية، ورفع معدلات الفائدة على القروض الذي يمكن أن يؤدي إلى خسارة بعض المقترضين الأفقر، وإمكانية الحصول على تمويل تجاري بشروط مؤاتية.

٢٦ - ويمكن لدمج التمويل الصغير بشكل أوثق في الأسواق المالية المحلية أن ييسر تمويل حافظات القروض المتنامية عبر الاعتماد على القطاع المالي السائد، حيث يكون متطورا بالقدر الكافي. وفي وسع المؤسسات التي تركز بشدة على إقراض الفقراء وتترك أثرا اجتماعيا إيجابيا قويا أن تفيد من الدعم الحكومي والدولي لكفالة الحصول على تمويل طويل الأجل

ومضمون. ويمكن تعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في توفير إمكانية بلوغ الأسواق المالية الدولية بشروط مؤاتية.

٢٧ - ويمكن أن تساهم أطر ووسائل الاستثمار الدولية الجديدة مساهمة قيمة في تلبية احتياجات الاستثمار في مجال تزويد فقراء البلدان النامية بخدمات طاقة أكثر نظافة. وإن وضع الإطار الاستثماري التابع للبنك الدولي والمتعلق بتوفير الطاقة النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة في صيغته النهائية يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في جهود تنفيذ هذه المشاريع. كما أن تبسيط الإجراءات المتعلقة بآليات التمويل المعتمدة حاليا، مثل مرفق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، هي أيضا من المجالات التي يمكن أن تتخذ إجراءات بشأنها.

٢٨ - إن نطاق التجارة الدولية في اتساع، بل يمكنه أن يمضي في الاتساع إذا ما قُيض لجولة دوحة الإنمائية أن تتوَّج باتفاق يزيل مشاعر قلق البلدان النامية بسبب عدم تمكنها من بلوغ الأسواق الكبرى. وبغض النظر عن النتائج، لن تزول الحاجة إلى تقديم الدعم الفني الدولي إلى البلدان النامية، بخاصة أقل البلدان نموا وبلدان في أفريقيا، من أجل تعزيز البنى التحتية والمؤسسات التجارية، وتبسيط النظم والإجراءات التي تحكم التجارة، وتعزيز القدرة على تنويع الصادرات وإضافة قيمة عليها. ويمكن النظر في تقديم المزيد من الدعم الدولي إلى إطار منظمة التجارة العالمية المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وصندوقها الاستئماني، وهو برنامج للمعونة من أجل التجارة يساعد أقل البلدان نموا على تنمية قدراتها التجارية.

٢٩ - ولنقل التكنولوجيا أهمية في تحقيق تقدم على جبهة المسائل الأربع المندرجة في هذه المجموعة المواضيعية. ويشمل ذلك نقل النظم والمعدات التكنولوجية إلى جانب نقل واستيعاب مهارات تشغيل تكنولوجيا الطاقة والتكنولوجيا الصناعية وصيانتها وتكييفها مع الظروف المحلية. ويمكن تعزيز نقل التكنولوجيا عبر زيادة المساعدات الفنية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، بما في ذلك عبر تقديم الدعم للعمل المشترك في مجال البحث والتطوير. ونظرا للمهارات التقنية الكثيفة التي يمتلكها القطاع الخاص، يمكن للمبادرات المتعلقة بنقل التكنولوجيا ونشرها أن تفيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولهذه الشراكات القدرة على تيسير نقل التكنولوجيا ونشرها حيث يتعلق الأمر بحقوق الملكية الفكرية. كما يمكن لنقل التكنولوجيا والمعارف أن ييسَّر عبر تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، بخاصة حيث يمكن إقامة روابط أشمل، عبر، على سبيل المثال، تنفيذ مشاريع

مشتركة وتعزيز سلاسل الإمدادات المحلية. وفي الوسع تعزيز فعالية هذه البرامج عبر تضمينها عنصري بناء القدرات والتدريب.

٣٠ - ويقتضي تحقيق تقدم حقيقي في المجالات التي تغطيها المسائل الأربع المندرجة في هذه المجموعة المواضيعية بناء القدرات بشكل زائد ومركز على الصعد المحلي والوطني والإقليمي. ومن التحديات الجسيمة التي تواجهها البلدان النامية استحداث وتنفيذ السياسات اللازمة لمعالجة المسائل المعقدة، مثل التكيف مع تغير المناخ أو تحقيق التنمية الصناعية في إطار التنافس العالمي. وتستدعي زيادة إمكانيات الحصول على خدمات الطاقة الحديثة تعزيزَ القدرة التقنية والإدارية لدى الوكالات الحكومية ومرافق الخدمات العامة في العديد من البلدان. ويمكن جعل برامج بناء القدرات جزءا من المشاريع سواء كانت ممولة من الحكومة أو المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية أو المؤسسات المالية الدولية أو القطاع الخاص. ويمكن تنفيذ برامج بناء القدرات المحددة الأهداف، بالتنسيق مع المؤسسات المحلية والوطنية، ضمن مؤسسات الأبحاث والجامعات والمدارس المهنية. وفي وسع المشاريع الإقليمية، مثل الربط بين شبكات الكهرباء الوطنية، أن تشكل السبب الذي يدفع إلى تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية عبر بناء قدراتها. ويشكل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لبناء القدرات خيارا فعالا محتملا لتبادل المعلومات والمعارف والمهارات التقنية. كما يمكن تيسير بناء القدرات عبر الاتصالات الإلكترونية الحديثة التي تجري عن طريق الإنترنت وعبر تحسين إمكانية الاستعانة بالمكتبات وبنوك المعارف الإلكترونية، إلى جانب استخدام الشبكات الإلكترونية وإقامة الصلات مع الجمعيات المهنية والخبراء.

٣١ - وتشكل الحكومات جهات مستهلكة هامة لخدمات الطاقة. كما أن لها دورا كبيرا في مؤسسات الطاقة المملوكة للدولة في العديد من البلدان النامية. وعليه، فإن برامج المشتريات الدائمة خيار تعتمده الحكومة لاستغلال قوتها المالية من أجل تنفيذ الأهداف المتمثلة في الاستهلاك والإنتاج بشكل مستدام، عبر شراء معدات تستوفي معايير محددة من حيث فعالية الطاقة أو شراء الكهرباء التي ينتَج جزء منها من مصادر متجددة، على سبيل المثال.

خامسا - خيارات السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات على الصعيد الدولي

٣٢ - في ما يلي الخيارات الممكن النظر فيها على الصعيد الدولي:

ألف – أوجه الترابط بين المسائل

- دعم البلدان النامية في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي تعالج مسائل الطاقة والتنمية الصناعية وتغير المناخ وتلوث الهواء/الغلاف الجوي بطريقة متكاملة ومتسقة
- دعم عمليات بناء القدرات التي تؤدي إلى صياغة قرارات وإجراءات في مجال السياسات تشدد على تكامل المسائل الأربع كافة وتبين الفوائد المشتركة وتجعلها تبلغ حدها الأقصى.

باء – المسائل الشاملة لعدة قطاعات

- دعم عمليات الميزنة التي تحدد ما تتركه هذه المسائل من آثار على الجنسين وتستخدم أدوات تقييم الحاجات
- تدريب النساء ليصبحن عاملات فنيات في مجال الطاقة ومنتجات لتكنولوجيا الطاقة البسيطة لكي يحسّنَّ قدراتهن على المساهمة في العثور على حلول لمسألة عدم القدرة على الحصول على الطاقة
- دعم الجمعيات الصناعية مع توعية منظِّمات المشاريع
- دعم المبادرات لتعزيز فرص بلوغ البلدان الأفريقية الأسواق
- مواصلة تقديم الدعم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- تقديم الدعم التقني والمساعدة على بناء القدرات وتوفير التمويل لزيادة إنتاج مادة الإيثانول وتوليد الكهرباء من التفل في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا
- دعم الأنشطة المدرة للدخل التي تستهدف الفقراء، لاسيما فقراء أقل البلدان نموا
- بناء القدرات وتقديم الدعم لتنويع الصادرات واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع صادرات محددة لتخفيف حدة الفقر
- بناء القدرات التي تستهدف تطوير مهارات منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

- بناء القدرات التي تستهدف تعزيز نظم الرعاية الصحية الأساسية، مثل رصد خدمات الرعاية الصحية، ومراقبة انتشار الأمراض ومكافحتها، والتأهب لمواجهة الكوارث.

جيم – وسائل التنفيذ

- تقديم المساعدة التقنية لتعزيز الائتمانات والأسواق الرأسمالية المحلية في البلدان النامية، وبناء القدرات لتعزيز المهارات التقنية والإدارية والمالية لرفع إمكانية الحصول على رؤوس الأموال إلى حدها الأقصى

- بناء القدرات لاعتماد نهج متكامل في مجال صنع القرارات يعزز التعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية بغرض تحسين طريقة تخصيص الموارد المحلية للاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى تنفيذ برامج التنمية المستدامة

- تعزيز أدوار المؤسسات المالية الدولية في مجال الاستثمار ذي الصلة بالبنى التحتية الخاصة بالطاقة والصناعة، لاسيما عبر اعتماد نُهُج ابتكارية لاحتواء المخاطر بشكل أفضل وخفض التكاليف الرأسمالية وتحسين شروط الاقتراض

- اتخاذ مبادرات تمويل أخرى، تشمل استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة أكثر فعالية، من مثل إطار الاستثمار في الطاقة النظيفة والتنمية الذي ينظر فيه حاليا البنك الدولي، وبخاصة تيسير مشاركة البلدان النامية في هذه المبادرات

- وضع آليات للتمويل الصغير تتلاءم وطلبات الجهات والمؤسسات التي تقدم خدمات ضيقة النطاق، سواء كانت مرافق خدمات عامة أو تعاونيات تتمحور حول المجتمع المحلي أو مؤسسات خاصة

- تشجيع البلدان النامية على تنظيم أطر الاستثمار لتخفيف تكاليف المعاملات وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إليها

- اتخاذ مبادرات المعونة من أجل التجارة لبناء قدرة البلدان النامية المنخفضة الدخل على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الجديدة

- تنفيذ برامج مشتركة من البحث والتطوير وتقديم المساعدة التقنية وغيرها من وسائل نقل التكنولوجيا المتقدمة والنظيفة إلى البلدان النامية، مثل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ مشاريع مشتركة بينهما

- دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لإنشاء مجمعات علمية وتكنولوجية للتكنولوجيا الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة.

المرفق الأول

مساهمة المنطقة الأفريقية*

المجموعة التالية من خيارات السياسات والإجراءات والتدابير العملية مأخوذة من تقارير الاستعراض الخاصة بأفريقيا حول المواضيع المتعددة التي تناولها اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا والنتائج التي توصل إليها.

تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

ألف – خيارات السياسات التي اعتبرت مجدية وعملية ومقبولة

- إقامة مشاريع للطاقة الكهرمائية في أفريقيا تكون متوازنة بيئياً واجتماعياً للاستفادة من إمكانات الطاقة الكهرمائية في المنطقة وهي إمكانات غير مستغلة إلى حد كبير، داخل إطار خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال الطاقة بشأن إقامة محطات كبيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية

- النهوض بتنويع مصادر الطاقة كوسيلة لتحقيق أمن الطاقة، عن طريق إزالة الحواجز لتحقيق الاستغلال الأمثل لجميع موارد الطاقة، بما في ذلك إقامة مشاريع للطاقة الكهرمائية في أفريقيا تكون متوازنة اجتماعياً وبيئياً

- إدراج تدابير عاجلة داخل ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ هذه التدابير كجزء منهما، وذلك بغية زيادة الوصول إلى الطاقة الحديثة، مع إيلاء انتباه خاص للمناطق الريفية وتخوم المدن من أجل تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف التي يشملها إعلان الألفية

- وضع وتنفيذ تدابير عاجلة من أجل تحديث وضمان كفاءة الطاقة المستمدة من قطاع الطاقة التقليدي الخاص بالكتلة الحيوية بغية تخفيض الآثار السلبية لاستخدامها الزائد على صحة البشر والبيئة وغيرهما من المسائل ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وضمان استدامتها بشكل عام

* مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

باء – الإجراءات والتدابير العملية الموصى بها والمتخذة

- تعزيز القدرات الوطنية لهيئات الحراجة ووكالات الطاقة من أجل التخطيط والتطوير في مجال الطاقة الخشبية بغية النهوض بخدمات توفير الطاقة المستدامة الملائمة بأسعار مقبولة
- إقامة نظم خارج الشبكة تقوم على الطاقة المتجددة في المناطق الريفية والنهوض بها من أجل زيادة الوصول إلى الطاقة
- زيادة التجارة دون الإقليمية في الطاقة من خلال وضع ترتيبات لمجمع للطاقة في كل منطقة دون إقليمية، وتوقيع اتفاقات لتبادل الكهرباء والنفط والغاز عبر الحدود
- تعزيز الجهود التي تدعم المبادرات الرضائية ذات الصلة بالطاقة الإقليمية الأفريقية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطط عمل الطاقة التابعة للجنة للطاقة الأفريقية، واتخاذ التدابير لزيادة التدفق المالي في قطاع الطاقة وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في التخطيط للطاقة، وتحليلها، واتخاذ القرارات ووضع السياسات ذات الصلة بها
- دعم تفعيل ترتيبات مجمع الطاقة في كل منطقة دون إقليمية، وتنفيذ خطط عملها الرئيسية من أجل إقامة شبكات تبادل الكهرباء والنفط والغاز عبر الحدود
- وضع مبادرات لزيادة الوصول إلى الطاقة، وتنفيذها، لاسيما في المناطق الريفية، بما في ذلك نظم وآليات جديدة ومبتكرة للإمداد بالطاقة تدعم تطوير الأنشطة المنتِجة والمدرة للدخل، وتنظيم المشاريع، واستغلال موارد الطاقة المحلية، وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة، وتيسير الوصول إلى التمويل
- تعزيز القدرات الوطنية لهيئات الحراجة ووكالات الطاقة من أجل التخطيط والتطوير في مجال الطاقة الخشبية، ووضع تدابير عاجلة لزيادة توفير موارد الطاقة النظيفة والمقبولة الأسعار مثل الغاز النفطي المسيّل للطهي والتدفئة داخل المنازل.

تلوث الهواء والغلاف الجوي

ألف – خيارات السياسات التي اعتبرت مجدية وعملية ومقبولة

- دعم واعتماد نهج متكامل وإقليمي لمواجهة تلوث الهواء والمسائل الخاصة بالغلاف الجوي

- تعزيز كبير لأفضل الممارسات والخيارات المجربة للحد من تلوث الهواء وتخفيفه في جميع القطاعات

باء – الإجراءات والتدابير العملية الموصى بها والمتخذة

- إنشاء محطة لرصد الغلاف الجوي العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدم قياسات تستخدم في التقييم الطويل المدى لغازات الدفيئة والهباء الجوي، والتفاعلات الكيميائية الجوية المعقدة التي تحدد نضوب هذه الغازات والجسيمات التي تساهم في تغير المناخ، وتحولها، وعمرها، وانتقالها
- تنفيذ البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي الذي دعم كثيراً من الدراسات الإقليمية والعالمية التي تركز على الانبعاثات من أفريقيا، عن طريق مشروعه الأساسي، وهو المشروع الدولي لدراسة كيمياء الغلاف الجوي للكرة الأرضية.

١ – تغير المناخ

ألف – خيارات السياسات التي اعتبرت مجدية وعملية ومقبولة

- دعم وتعزيز اتساق السياسات وإدماج الشواغل المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في السياسات والبرامج الإنمائية ذات الأولوية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر
- زيادة إمكانية حصول البلدان الأفريقية على الأموال واستفادتها من آليات كيوتو وصناديق عملية مراكش من خلال رفع الكفاءة التقنية والمؤسسية، وتأسيس هيئات وطنية مختصة وتشغيلها، وخفض التكاليف المرتفعة للمعاملات، وتبسيط إجراءات الموافقة
- دعم وضع برامج عمل وطنية للتكيف والتعجيل بتنفيذها

باء – الإجراءات والتدابير العملية الموصى بها والمتخذة

- تنفيذ مشاريع لتقييم آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية من أجل إعداد برامج عمل وطنية للتكيف
- إقامة منتديات معنية بالمناخ، مثل المنتدى المعني بترقب أحوال المناخ في منطقة الجنوب الأفريقي للمنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية

تعزيز التعاون دون الإقليمي في مجال المناخ والإنذار المبكر وتحسين تقاسم المعلومات من أجل تقليل تأثر المزارعين وغير ذلك من أوجه التأثر داخل المنطقة دون الإقليمية

التنمية الصناعية

ألف – خيارات السياسات التي اعتبرت مجدية وعملية ومقبولة

- تحديد خيارات التمويل المتاحة أمام القطاع الصناعي وتيسير سبل الوصول إليها لتمكين العاملين فيه من الإنتاج المستدام على أحدث مستوى ومن استخدام التكنولوجيات بصورة فعالة
- النهوض بالتعاون وإقامة الشراكات على الصعيد العالمي لاستحداث عمليات للإنتاج الأنظف وتنفيذها، واتباع تكنولوجيات جديدة وأكثر أماناً

باء – الإجراءات والتدابير العملية الموصى بها والمتخذة

- تيسير الوصول إلى التمويل ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو والتنافس، وزيادة تمكين النساء، الأمر الذي أسفر عن إنشاء مؤسسات للتصنيع الزراعي، ومؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة لدعم التنمية الريفية
- إقامة مراكز وطنية للإنتاج الأنظف
- وضع سياسات للنهوض بالاستثمار والاستثمار المباشر الأجنبي، بما في ذلك إقامة شبكة مشتركة بين اليونيدو ووكالة ترويج الاستثمار في أفريقيا والعديد من الجهود الأخرى لترويج الاستثمار على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

المرفق الثاني

مساهمة منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا*

تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

ألف – خيارات السياسات التي جرى تحديدها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- توجد في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فرص هائلة لتحقيق كفاءة الطاقة ووفورات الطاقة. غير أنه لا بد من تخطي الحواجز حتى تؤتي التدابير الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة ثمارها بصورة كاملة؛ وهذا يتطلب التثقيف وإرهاف الوعي، وبتعزيز تغيير السلوك، وإجراء إصلاحات في الأنظمة وفي أسعار الطاقة، وتبادل حقوق إطلال الانبعاثات، وتوفير آليات كافية للتمويل

- ويمثل أمن الإمدادات مصدر قلق خاص لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ويحتاج إلى تعزيزه من خلال تنويع المصادر الجغرافية ومصادر الوقود، وتأمين الاستثمار الكافي في البنى التحتية للإنتاج والنقل والتوزيع، وتعميق الحوار السياسي بين البلدان المنتجة والمستهلكة

- وينبغي أن يتضمن تنويع إمدادات الطاقة زيادة حصة الطاقة المتجددة، تماشياً مع الالتزام الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي قطعته أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتقليل الأثر البيئي وكثافة الانبعاثات الكربونية لمصادر الطاقة الأحفورية، وتحسين كفاءة الطاقة في تحويل الطاقة وشبكات نقلها

- تضطلع منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور رائد في زيادة البحث في تكنولوجيات الطاقة وتطويرها ونشرها، وفي تقليص كلفة الوحدة، وإتاحة هذه التكنولوجيات للبلدان ذات الاقتصادات الناشئة والنامية.

باء – الإجراءات الممكنة والتدابير العملية التي كللت بالنجاح منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا و/أو التي أوصِي بها وتنفذها الحكومات بنشاط

- سيمهد مشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتمويل الاستثمارات في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغير المناخ السبيل لإنشاء صندوق مخصص لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الاستثمارات في كفاءة الطاقة في بلدان منطقة

* مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيدعم المشروع إقامة سوق لكفاءة الطاقة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بحيث يمكن لاستثمارات فعالة من حيث التكلفة أن تقدم وسيلة للتمويل الذاتي تهدف إلى التقليل من غازات الدفيئة

- تيسير إقامة مشاريع خاصة بغاز الميثان الناجم عن مناجم الفحم تقدم منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية للمجتمعات المحلية. وتعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا حالياً مشروعاً لتخطي الحواجز التقنية والاقتصادية والمؤسسية التي تعرقل إقامة مثل هذه المشاريع في أوروبا الوسطى والشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، وسيخرج المشروع بخريطة طريق لتمويل مثل هذه المشاريع ومجموعة أدوات لمساعدة الرعاة المحتملين للمشاريع

- أصدرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مجموعة من المبادئ التوجيهية لصناع السياسات بشأن إصلاح أسعار الطاقة والإعانات المالية المتعلقة بها (ECE/ENERGY/54)، دعمها وزراء البيئة في كييف، في أيار/مايو ٢٠٠٣. وتجري حالياً عملية متابعة لتقييم أثر تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية في مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومداه.

المسائل الأخرى التي تناولتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة عشرة

- توفر استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة، التي اعتمِدت عام ٢٠٠٥، أداة عملية لإدراج المواضيع الرئيسية الخاصة بالتنمية المستدامة في جميع النظم التعليمية. ووافقت البلدان على وضع مؤشرات لتقييم تنفيذها، وعقد حلقات عمل مواضيعية ودون إقليمية، وتجميع الممارسات الجيدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة

- تهدف اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية إلى تحسين الأمان الصناعي والتوفيق بين معايير السلامة في مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويجري تنفيذ برنامج للمساعدة يحظى بدعم دولي لتذليل الصعوبات المواجهة في تنفيذ الاتفاقية في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا

- ويعتبر تنفيذ اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود أمراً لا غنى عنه للرقابة الفعالة على تلوث الهواء عبر المنطقة. وتبذل أمانة

الاتفاقية جهوداً لتبادل خبرة الاتفاقية مع مناطق أخرى بغية الحد من تلوث الهواء ومواجهة المشاكل المتعاظمة التي يتسبب فيها انتقال تلوث الهواء عبر القارات. وتمهد زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة الاتفاقية الساحة للتعاون الأقاليمي في حل مشاكل تلوث الهواء

- يتناول برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة أهم التحديات التي تواجه المنطقة في تحقيق أنماط نقل أكثر استدامة وإدماج أوثق للشواغل البيئية والصحية في سياسات النقل.

المرفق الثالث

مساهمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*

ألف – خيارات السياسات التي اعتبرت مجدية وعملية ومقبولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الطاقة

- قامت عدة بلدان بتنفيذ آليات تحفيز للتعجيل باختراق **مصادر الطاقة المتجددة** الأسواق، وتطوير أنواع الوقود الحيوي، كالإعانات المباشرة، والنهوض بمصادر الطاقة البديلة هذه بصورة نشطة، وإصدار لائحة تقتضي تخصيص نسبة مئوية معينة من مصادر الطاقة المتجددة في المصفوفات الوطنية للطاقة بحلول تاريخ معين
- تنفيذ سياسات لكفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والأسر المعيشية ككل، لعكس مسار الاتجاهات الحالية لكثافة الطاقة الراكدة. وهذه السياسات تشمل وضع معايير لكفاءة استخدام الطاقة (للمباني، المعدات)، وسياسات للتنظيم والتسعير من أجل تعزيز كفاءة الطاقة والإنتاجية والتنافس بين القطاعات المنتجة، لا سيما في القطاعات كثيفة الطاقة والموارد الطبيعية التي ستشهد نمواً كبيراً مستمراً في السنوات القادمة

التنمية الصناعية

تواصل البلدان بذل الجهود لتحسين إدارة الآثار البيئية للأنشطة الصناعية وللنهوض بالاستثمارات في التكنولوجيات النظيفة وذات الكفاءة، مثل:

- **سياسات الإنتاج الأنظف**. وضعت أغلب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برامج وصكوكاً للتعجيل باعتماد تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة في القطاع الصناعي، وزيادة التنافس من خلال الوفورات في استخدام الطاقة واستهلاك المواد الخام

* مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

- **سياسات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال**. يشجع عدد كبير من البلدان على إعادة التدوير وإعادة الاستعمال من خلال فتح أسواق للمخلفات القابلة لإعادة الاستعمال، وتحسين إدارة مدافن القمامة والمخلفات، بما في ذلك تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الاجتماعية المحرومة والتي تعمل تقليدياً في أنشطة إعادة التدوير وإعادة الاستعمال

- **النهوض بالأسواق التي تركز على معايير التنمية المستدامة**. تنهض عدة بلدان بصورة نشطة بفتح أسواق جديدة عن طريق نظم توسيم وتوثيق السلع والخدمات البيئية، والزراعة العضوية، ومنتجات أخرى ينطوي إنتاجها على اتباع معايير تراعي الجوانب الاجتماعية والبيئية

تلوث الهواء/الجو. أثارت تجارب بلدان مثل البرازيل وشيلي والمكسيك في إدارة تلوث الهواء الاهتمام لدى بلدان أخرى، شملت إجراءات مثل:

- **خطط مكافحة التلوث**. تتضمن استراتيجيات وصكوكاً متكاملة تقوم على سلامة الصحة، وتعبئ القطاع العام على مستويات مختلفة، بالإضافة إلى الشركات الخاصة، والمواطنين، والجماعات المعنية

- **برامج المدن المستدامة**. تفيد كثير من المدن بنجاح في تطبيق سياسات ترمي إلى دعم نظم النقل السريع بالحافلات واستخدام وسائل النقل غير مزودة بمحركات، والتخطيط الحضري، والمناطق الخضراء

تغير المناخ: تشكل الكوارث الطبيعية التي تحل نتيجةً لتغير المناخ تهديداً، وبدأت مناقشة خيارات وسياسات التكيف، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وتشمل هذه الخيارات والسياسات إجراءات لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وتطوير البنى التحتية، وأدلة حول إجراءات إدارة المخاطر، وأمور أخرى كثيرة. وأقامت غالبية البلدان مكاتب وطنية ونفذت برامج وطنية لتعزيز المشاركة في آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو. وشهدت المشاريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نمواً ضخماً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

باء – الإجراءات الممكنة والتدابير العملية التي كللت بالنجاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و/أو التي أوصِي بها وتنفذها الحكومات بنشاط

في ما يلي أمثلة عن الإجراءات والتدابير العملية التي تنفذها البلدان والتي يمكن اعتبارها مبادرات ملموسة في جميع الموضوعات المذكورة أعلاه.

الطاقة: تطوير أنواع الوقود الحيوي في البرازيل وأمريكا الوسطى. نظم لتكامل الطاقة (بلدان الأنديز، وبلدان المخروط الجنوبي، ومنطقة البحر الكاريبي)

التنمية الصناعية: سياسات الإنتاج النظيف في الأرجنتين وشيلي وكولومبيا. مبادرات بيئية/ صناعية شاملة لعدة قطاعات في المكسيك. وضع بعض السجلات بشأن إطلاق الملوثات ونقلها.

تلوث الهواء/الجو: طرأ تحسن على خطط مكافحة التلوث في المكسيك وسان باولو.

تغير المناخ: استثمارات في البنى التحتية لمواجهة الكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي. مبادرات لآلية التنمية النظيفة في أغلب البلدان، وإكمال بعض عمليات الجرد الخاصة بغاز الدفيئة.

المرفق الرابع

مساهمة منطقة آسيا والمحيط الهادئ*

ألف – خيارات السياسات التي جرى تحديدها في آسيا والمحيط الهادئ

تكتسي خيارات السياسات التالية المتخذة في إطار كل مسألة مواضيعية أولوية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: '١' التسريع في تنويع موارد الطاقة، مع التركيز على الطاقة المتجددة واستخدام التكنولوجيات المتقدمة السليمة بيئيا لتوسيع الوصول إلى خدمات الطاقة، وتعزيز تطوير البنى التحتية للطاقة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ '٢' وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع أسواق السلع والخدمات، وتوسيع استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتنافس في الإنتاج والتسويق، وتوحيد الشروط التنظيمية؛ '٣' وتشجيع التحمل الداخلي للتكاليف البيئية في قرارات الاستثمار في البنى التحتية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ووقف تفاقم تلوث الهواء، بما فيه تلوث الهواء داخل المباني؛ '٤' ومعالجة مسألة تغير المناخ من خلال تدابير التخفيف في آثاره والتكيف معه في مجالات الزراعة والطاقة والحراجة والمستوطنات البشرية والصناعة والنظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام أكثر كفاءة للوقود الأحفوري، وزيادة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة المستخدم، وتعزيز تدابير وأنظمة الكفاءة فيما يتعلق باستخدام الطاقة. وعند دعم خيارات السياسات هذه، يسترعي التنوع الموجود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الانتباه إلى الخصائص الفريدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل دعم تنفيذ خيارات السياسات هذه، ستشمل وسائل التنفيذ اللازمة ما يلي: نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وخطط مالية لتأهيل البنى التحتية والنظم، وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي عبر الحدود، ودمج المجموعات الرئيسية في التخطيط واتخاذ القرار.

باء – الإجراءات الممكنة والتدابير العملية التي كللت بالنجاح

مع الاختتام الناجح للمؤتمر الوزاري الخامس حول البيئة والمحيط الهادئ الذي عقد في سول في آذار/مارس ٢٠٠٥، تم اعتماد ''النمو الأخضر''، أو النمو الاقتصادي المستدام بيئيا، بالإجماع بوصفه نهجا جديدا من أجل التقدم نحو التنمية المستدامة. ومع ظهور أنموذج جديد للتصدي للمشاكل البيئية من خلال الكفاءة الإيكولوجية للاستهلاك الاقتصادي، وفر

* مقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

مفهوم ''النمو الأخضر'' أرضية للحوار بشأن السياسات المتعلقة بمسائل من قبيل ''الضريبة الخضراء'' وإصلاح الميزانية، والاستهلاك القابل للاستدامة، وتطوير البنى التحتية المستدامة. وجرى تنظيم اجتماع التنفيذ الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل إجراء مناقشة التحديات والقيود التي تواجه التنمية المستدامة والاستفادة من خبرة الآخرين والحالات التي تكللت بالنجاح من أجل تحديد خيارات السياسات. وبهدف تشجيع التعاون في مجال الطاقة، أُنشئت الآلية التعاونية الحكومية الدولية المعنية بالتعاون في مجال الطاقة في شمال شرق آسيا. وجرى تشجيع السياسات الحضرية والممارسات الجيدة المراعية للبيئة، بما فيها التدابير الرامية إلى تخفيف تلوث الهواء من مصادره، من خلال إنشاء شبكات وتبادل المعلومات وإجراء دراسات الجدوى وتنفيذ مشاريع تجريبية. وقد نظمت حلقات تدريب وطنية بشأن وضع استراتيجيات وطنية لدمج التنمية الريفية والسياسات والخطط المتعلقة بالطاقة في سبعة بلدان. وجرى تنفيذ بناء القدرات في مجالي التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد الطبيعية في آسيا والمحيط الهادئ لزيادة فعالية السياسات وقطاعي الطاقة وموارد المياه. وتكلل تنفيذ نموذج تجريبي لشراكة مجتمعية بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير خدمات الطاقة على مستوى المجتمع المحلي بالنجاح ويتوقع تكراره. ويجري تكرار السياسات والبرامج الواعدة، من خلال شبكة مبادرة كيتاكيوشو للحكومات المحلية، من أجل تشجيع نُهُج متكاملة وتشاركية لتحسين جودة البيئة الحضرية، وترشيد استخدام الطاقة والمياه، وإدارة النفايات الصلبة بطريقة تتسم بقلة استهلاك الموارد.

المرفق الخامس

مساهمة منطقة غرب آسيا*

ألف – خيارات السياسات التي جرى تحديدها في المنطقة العربية

تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

- لعب قطاع الطاقة العربي وسيظل يلعب دورا مهما على نطاق العالم داخل المنطقة على السواء. فهو يمثل مصدرا لعائدات صادرات النفط والغاز، ويلبي الاحتياجات من الطاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن القطاع يواجه عدة تحديات في تحقيق أهداف تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة، ومنها الزيادة السريعة للطلب على الطاقة، وغياب سبل مضمونة للإمداد بالطاقة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، وضرورة تعزيز الكفاءة في إنتاج واستهلاك الطاقة، ومحدودية الدعم المقدم لتنمية الطاقة المتجددة، وغياب آليات ملائمة لدعم نقل تكنولوجيا الطاقة المتقدمة إلى المنطقة.

- خلال العقدين الأخيرين، كرست البلدان العربية جهودا لتحسين استدامة قطاع الطاقة فيها، حيث أُحرز قدر معقول من التقدم لكنه غير كاف. وتم تحديد التدابير والسياسات التالية ويجري اعتمادها وتعزيزها تدريجيا:

١ – تحسين الوصول بأسعار معقولة إلى خدمات الطاقة الحديثة لفائدة جميع المجتمعات المحلية، وأساسا في المناطق الريفية والنائية، باستخدام خليط من موارد الطاقة المتاحة؛

٢ – تحسين كفاءة إنتاج الطاقة واستهلاكها، ولا سيما في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والنقل، وإنتاج الطاقة؛

٣ – تشجيع استعمال بطاقات بيان كفاءة استخدام الطاقة، ومراجعة أسعار الطاقة، وتشجيع شركات إنتاج الطاقة التابعة للقطاع الخاص؛

٤ – زيادة الاستثمارات في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز، باستخدام تكنولوجيات أنظف، واعتماد تدابير من أجل الحد من الآثار البيئية للقطاع؛

٥ – تشجيع استخدام الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة والنقل؛

* مقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٦ - تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتشجيع تطبيقها حسب ملاءمتها لاحتياجات وموارد كل بلد؛

٧ - مراجعة الأسعار القائمة من أجل دعم الإدارة الاقتصادية للقطاع وفي الوقت نفسه الإبقاء على الإعانات لفائدة الفقراء؛

٨ - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة منشآت الطاقة، بما في ذلك محطات توليد الطاقة وشبكات توزيعها؛

٩ - تعبئة الأموال لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ونظم الطاقة من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

تلوث الهواء وتغير المناخ

بذلت بلدان المنطقة العربية الجهود من أجل تقييم مصادر وحالة تلوث الهواء، ولا سيما في المدن الكبرى. وتم النظر في مسألة شبكات الرصد الأرضية وقدرات نظم الرصد بالسواتل، والتطرق إلى ضرورة بناء القدرات في مجال التقنيات الجديدة لرصد ومراقبة تلوث الهواء، كما تم التطرق إلى اعتماد تدابير للتخفيف من تغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تشجيع وتنفيذ خيارات السياسات التالية التي حددتها بلدان المنطقة: '١' تحسين القدرات المؤسسية في مجال تغير المناخ؛ '٢' تشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى المنطقة؛ '٣' التخفيف من آثار السياسات والتدابير التي اعتمدتها البلدان الصناعية من أجل الامتثال للاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ.

التنمية الصناعية

يدرك قطاع الصناعة العربي الحاجة إلى تفادي توليد النفايات أو التقليل منها من خلال استحداث تكنولوجيات جديدة ذات إنتاج أنظف. وينظر إلى الإدارة الصناعية المراعية للبيئة على نحو متزايد في المنطقة بوصفها أداة فعالة لتحسين عمليات ومواد الإنتاج ولتحقيق خفض النفايات بكفاءة، ولا سيما في الصناعات الكبيرة. وقد أدخلت قلة من البلدان مفهوم تقييم دورة الحياة. وفي الوقت نفسه، حظيت مراجعة التشريعات المتعلقة بالبيئة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة ويجري حاليا اعتماد تدابير مؤسسية لتعزيز التنمية الصناعية. وستحتاج البلدان العربية إلى عملية أكبر لنقل التكنولوجيا في المنطقة لخفض التلوث الصناعي؛ ويستتبع هذا تشجيع تنمية القطاع الخاص وإنشاء مركز وطني لتبادل المعلومات بشأن تبادل النفايات.

باء – الإجراءات الممكنة والتدابير العملية التي كللت بالنجاح في المنطقة و/أو التي أوصي بها وتنفذها الحكومات بنشاط

- اعتمدت عدة بلدان عربية برامج ناجحة من أجل تحسين كفاءة إنتاج الطاقة واستهلاكها، وبشكل رئيسي في قطاعات إنتاج الطاقة الكهربائية والصناعة والسكن. وأدت البرامج الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة إلى زيادة قدرات فئات عريضة، منها الإداريون رفيعو المستوى والمهندسون والتقنيون، وإلى إنشاء شركات لتوفير خدمات الطاقة. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حاليا بتنفيذ مشروع لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع الكهرباء القطري

- وقد أحرزت برامج التكامل الإقليمي العربية المتعلقة بربط الشبكة الكهربائية وشبكة الإمداد بالغاز تقدما هاما في السنوات الأخيرة. وهناك عدة مشاريع على الصعيد دون الإقليمي في أطوار مختلفة من التنفيذ أو التشغيل

- وتم إنشاء شراكة في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، بتعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغربي آسيا. وقد صدرت عدة إعلانات عربية رئيسية بغية الإعراب عن قلق البلدان العربية والتزاماتها فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة

- وتعد الآلية الإقليمية للإسكوا لتعزيز نظم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة شبكة إقليمية تضم السلطات المعنية التي أثبتت فعاليتها في تعزيز التعاون الإقليمي، والدعوة إلى التنمية، وفي مجال تطبيق مثل هذه النظم، وبناء قدرات المهنيين الوطنيين

- ونفذت عدة بلدان عربية (مصر وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة وغيرها) برامج وطنية لتشجيع المشاركة في آلية التنمية النظيفة. كما تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تنفذ خطوات جادة في هذا الاتجاه

- وأحرزت البلدان العربية نجاحا ملحوظا في إدخال التكنولوجيات الأنظف والمتقدمة للوقود الأحفوري، من قبيل التحول إلى الغاز الطبيعي، وتحسين تكنولوجيات محطات تكرير البترول، وتحسين مواصفات الوقود، واعتماد برامج لتفتيش وصيانة المركبات.